S

Distr.
GENERAL

S/15557
13 January 1983
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

تقرير الامين العام عن قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان

مقدمة

١ - قرر مجلس الأمن ، في قراره ٥٢٣ (١٩٨٢) المؤرخ في ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٢ ، تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة مؤقتة اخرى مدتها ثلاثة أشهر ، حتى ١٩ كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ ، وأذن المجلس للقوة بأن تواصل في اثناء تلك الفترة ، بموافقة حكومة لبنان ، اداء المهام المؤقتة التي تقوم بها في الميدانين الانساني والاداري ، على النحو المبين في القرارين ٥١١ (١٩٨٢) و ٥١٩ (١٩٨٢) ، ومساعدة حكومة لبنان في ضمان أمن جميع سكان المنطقة بدون اى تمييز . وأصر مجلس الأمن أيضا على انه لا ينبغي أن يحدث تدخل في عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، وعلى ان تكون للقوة حرية التنقل التامة في الوفاء بولايتها . وعلاوة على ذلك ، رجا المجلس من الامين العام ، ان يقوم ، في اثناء فترة الاشهر الثلاثة ، بالتشاور مع حكومة لبنان وبتقديم تقرير الى المجلس عن طرق ووسائل كفالة التنفيذ التام لولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على النحو المحدد في القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) والمقررات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن .

٢ - ويتضمن هذا التقرير وصفا للتطورات المتعلقة بعمل قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان منذ اعتماد القرار ٥٢٣ (١٩٨٢) .

تنظيم القوة

٣ - في ١٣ كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ كان تكوين قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان كما يلي :

كتائب المشاة	
ايرلندا	٦٧٢
السنغال	٥٥٧
غانا	٥٥٦
فرنسا	١٢٩
فنلندا	٤٩١
فيجي	٦٢٦
النرويج	٦٤٨
نيجيريا	٤٤٤
هولندا	٨٠٧
قيادة مخيم مقر القيادة	
ايرلندا	٥٥
غانا	١٤٦
وحدات الشؤون الادارية	
ايطاليا	٤٠
السويد	١٤٢
فرنسا	٧٨٢
النرويج	١٩١
	٦ ٢٨٦

وبالاضافة الى الافراد المذكورين اعلاه ، ساعد قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ٧٢ من المراقبين العسكريين التابعين لهيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة. وقد أعيد عدد المراقبين ، الذى خفض مؤقتا بسبب احتياجات عمليات هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة في بيروت (انظر S/15455 ، الفقرة ٥) الى حجمه السابق في ٢٠ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٢. وكان المراقبون تحت الرقابة التنفيذية لقائد قوات الامم المتحدة المؤقتة في لبنان الفريق ويليام كالاهان.

٤ - وكما سبقت الاشارة (انظر S/15455 ، الفقرة ٢١) ، تركت الكتيبة النيبالية قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، واكتمل انسحابها بحلول ١٨ تشرين الاول / نوفمبر ١٩٨٢ . وأتمت الكتيبة الفنلندية الجديدة (انظر S/15468 و S/15469) وزع عناصرها في ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ . وفي ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ابلغت حكومة نيجيريا الامين العام انها ستوقف اشتراكها في قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان بعد انتهاء الولاية الحالية . وتمت اعادة سريتين نيجيريتين تضمان ٢٥٠ فردا من جميع الرتب ، في ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ بعد انتهاء الفترة العادية لمهمتها . وبقيت وحدة المشاة الفرنسية بقوتها المخفضة وفقا للاتفاق المؤقت الذى يفرج عن الجزء الاكبر من الوحدة (انظر S/15455 ، الفقرة ٤) للسلطات الفرنسية .

٥ - وفي أثناء الفترة المستعرضة بالتقرير لقي ستة من أفراد القوة مصرعهم . فقد قتل ثلاثة جنود ايرلنديين في حادثة اطلاق نار وفي ظروف مازالت بحاجة الى توضيح . وتوفي جندى فنلندى وجنديان غانيان نتيجة لحوادث تصادم . ومنذ انشاء قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان توفي ٨٩ من أعضاء القوة ، ٤٠ منهم نتيجة لحوادث اطلاق النار أو انفجار الالغام و ٣٩ في حوادث تصادم و ١٠ من أسباب طبيعية . وقد جرح نحو ٢٠٠ فردا في اشتباكات مسلحة وقصف وانفجار ألغام .

٦ - ونتيجة لحركة الوحدات المذكورة في الفقرة ٤ أعلاه تعين ادخال بعض التعديلات على مجالات مسؤولية الكتائب . فقد عهد الى الكتيبة النرويجية بالمنطقة التي اخلتها الكتيبة النيبالية في القطاع الشرقي ، ووزعت الكتيبة الفنلندية في منطقة كانت تسيطر عليها الكتيبة الفرنسية قبل تخفيضها . وتم اجراء تعديلات طفيفة في قطاعات الكتائب الغانية والايرلندية والنيجيرية . ويظهر وزع قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان بتاريخ ١٣ كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ ، بالتفصيل في الخريطة المرفقة .

٧ - وواصل المراقبون العسكريون التابعون لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة تزويد الافراد لمواقع المراقبة الخمسة على طول خط الهدنة والاحتفاظ بأفرقة في صور والمطلة وقلعة الشقيف (بوفور) كما انهم يديرون ثلاثة أفرقة متحركة اضيف اليها فريق رابع في كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٢ . ولم يحدث اى تغيير في عدد افراد الجيش او الدرك اللبنانيين الذين يعملون مع قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان . غير ان رجال الدرك قد زاد وانشطتهم الى حد كبير .

٨ - وقد سببت التغييرات المذكورة في الفقرة ٤ ، فضلا عن القيود التي مازالت مفروضة على قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، صعوبات لعناصر الشؤون الادارية من القوة . فما زالت قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ممنوعة من الوصول الى صور وصيدا والى جميع المناطق المجاورة للطريق الساحلي . وبالمثل فانه كثيرا ما رفضت قوات الدفاع الاسرائيلية منح تصاريح تحليق لسرب الطائرات العمودية التابع للقوة على اساس انها يمكن ان تتدخل بأنشطة القوات الجوية الاسرائيلية . ومن جهة اخرى فان اعادة فتح مطار بيروت الدولي مع ما صحب ذلك من تحسن في الاتصالات البرية بين بيروت والجنوب قد حسنا من الحالة بعض الشيء وجعل ، مرة

اخرى ، في امكان قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان أن تباشر معظم انشطتها الادارية بما في ذلك المناوبات ، عن طريق بيروت والعودة وان تعود بصورة متزايدة الى الشراء من المصادر الموجودة في لبنان .

٩ - وواصلت سرية المهندسين الفرنسية التابعة لقوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان اداء المهمة الهامة والمحفوفة بالخطر وهي البحث عن الالغام والقنابل التي لم تنفجر وتفجيرها او نزع فتيلها .

الحالة في جنوب لبنان وأنشطة قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان

١٠ - في أثناء الفترة المستعرضة بالتقرير ، كان وجود وأنشطة قوات الدفاع الاسرائيلية في منطقة قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان محدودة بصورة عامة . بيد ان قوات الدفاع الاسرائيلية زادت من تطوير تسهيلاتها الادارية في المنطقة وأقامت قواعد للدوريات وحواجز مؤقتة على الطرق . واحتجزت قوات الدفاع الاسرائيلية عددا من السكان المحليين . وفي ٢٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ شقت وحدة اسرائيلية طريقها بالقوة الى مقر قيادة الكتيبة السنغالية واستجوبت لفترة قصيرة افراد الجيش اللبناني الملحقين بالكتيبة . وفي اليوم التالي تم احباط محاولة مشابهة في مقر قيادة الكتيبة الايرلندية . وفي ١٦ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٢ اطلق الجنود الاسرائيليون في جوايا حوالي ٢٠ طلقة وضوئين كاشفين تجاه موقعين نيجيريين . وفي ٢٠ كانون الاول /ديسمبر أطلق الجنود الاسرائيليون في مناسبتين منفصلتين النار فوق رؤوس اثنين من افراد الشرطة العسكرية التابعة لقوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان كانا يقومان بعملية حماية القوافل عند مفترق طريق خلده جنوبي بيروت .

١١ - ووقعت سلسلة من الحوادث اشتركت فيها قوات الامر الواقع (الميليشيات المسيحية والميليشيات المرتبطة بها) بعد استيلاء الكتيبة النرويجية على المنطقة التي كانت تسيطر عليها الكتيبة النيبالية . وكان من بين هذه الحوادث التي بدأت في ١٩ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٨٢ واستمرت ما يقرب من شهر ، اختطاف احد الجنود وخطف المركبات ونقل المعدات واطلاق النار بالقرب من مواقع قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان . كذلك عمدت قوات الامر الواقع الى محاصرة منطقة توجد فيها الكتيبة النرويجية وزادت من فرض القيود على حرية تنقل قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان داخل الجيب الذى تسيطر عليه قوات الامر الواقع . وكان السبب المعلن للضايقة ما زعم من تغير في الاجراءات التي تتبعها قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان في التعامل مع عدد محدود من السكان اللبنانيين المحليين الاعضاء في قوات الامر الواقع الذين ادعي انهم كانوا يستطيعون في الماضي السفر من منازلهم في منطقة قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان واليها وهم بلباسهم العسكرى حاملين في بعض الاحيان اسلحتهم الخفيفة . وتم عن طريق اتصالات مكثفة اجرتها قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان مع قوات الامر الواقع فضلا عن الاتصال بالسلطات

الاسرائيلية على شتى المستويات الافراج عن الجندى المختطف بعد حوالي ١٠ ساعات ، وأعيدت المركبات المخطوفة ومعظم المعدات . واتخذت قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ايضا تدابير وقائية فيما يتعلق بمواقعها وتمكنت من القيام بمناورة جزئية للكتيبة النرويجية باستخدام الطائرات العمودية . وأمكن القيام بالمناورة التامة للكتيبة النرويجية ، في خاتمة المطاف ، في منتصف تشرين الثاني / نوفمبر ، واعيدت الترتيبات السابقة التي كان معمولا بها فيما يتعلق بحرية التنقل للقوة .

١٢ - وباستثناء الحوادث الآنف ذكرها ، ظلت محاولات قوات الامر الواقع العمل من داخل منطقة قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، محدودة نسبيا . غير ان اعضاء من قوات الامر الواقع تمكنوا في عدد من المناسبات من دخول المنطقة مع بعض الافراد العسكريين الاسرائيليين . وقد وقعت ايضا عدة حوادث اطلقت فيها قوات الامر الواقع النار بالقرب من مواقع قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان .

١٣ - وفي اثناء الفترة المستعرضة واصلت قوات الدفاع الاسرائيلية تجنيد وتسليح قرويين مختارين في منطقة قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان . وقد ظل هؤلاء المسلحين غير النظاميين في الغالب ، غير نشطين ، باستثناء احدى المجموعات التي تتركز انشطتها في قرية جويا . وفي حادثة وقعت في ١٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ حاول مسلحون من تلك المجموعة كانوا يستقلون سيارتين اختراق نقطة مراقبة تابعة لقوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان . وقد اطلق الافراد الفيجيون الموجودون في نقطة المراقبة طلقتي تحذير في الهواء ، فما كان من ركاب السيارتين الا ان فتحوا النار على النقطة وتم الرد على النيران فقتل شخص وجرح ثلاثة اخرون . وقد قدمت قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان احتجاجات شديدة الى السلطات الاسرائيلية بشأن تسليح هذه الجماعات والخطر الناجم عن التصرف الطائش لافرادها .

١٤ - واستمر عدد الاشخاص النازحين الذين التمسوا اللجوء في منطقة قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان في التناقص ، وأوقفت المساعدة الانسانية التي كانت تقدم لهم على اساس طارئ . وتواصل قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان تعاونها النشط مع سلطات الحكومة اللبنانية في المنطقة وكذلك مع مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة واللجنة الدولية للصليب الاحمر في انشطتها الطويلة الاجل لصالح السكان المحليين ، ولا سيما عن طريق تقديم الدعم السوقي لخدمات الصحة والتعليم وفي توفير امدادات المياه . وواصلت السرية الطبية السويدية والافرقة الطبية التابعة للكتائب تقديم المساعدة الطبية للمدنيين اللبنانيين ، وفي معظم الاحيان بدعم من سرب الطائرات العمودية الايطالي . وظل عدد المرضى الذين ادخلوا المستشفيات والمرضى الذين عولجوا في العيادات الخارجية ، عند نفس المعدل العالي الذى سبق الابلاغ عنه . وواصلت السلطات الاسرائيلية منع قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان من تقديم المساعدة الانسانية خارج منطقة عملياتها على الرغم من أن السلطات اللبنانية المختصة قد طلبت هذه المساعدة .

١٥ - وطوال الفترة ، حافظ الجنرال كالاهان وموظفوه على اتصالهم الوثيق بحكومة لبنان والسلطات اللبنانية في المناطق . وظلوا ايضا على اتصال مع قوات الدفاع الاسرائيلية بشأن الامور التي تؤثر على عمل القوة .

١٦ - وفي مقر الامم المتحدة ، اجريت مشاورات مع الممثل الدائم للبنان بشأن تنفيذ القرار ٥٢٣ (١٩٨٢) . وعلاوة على ذلك ، طلبتُ من السيد برايان اركهارت ، وكيل الامين العام للشؤون السياسية الخاصة ، في ضوء الفقرة ٤ من القرار ٥٢٣ (١٩٨٢) ، ان يقوم بزيارة للمنطقة في الفترة من ٥ الى ١١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ .

الجوانب المالية

١٧ - أذنت الجمعية العامة بموجب قرارها ١٢٧/٣٧ ألف المؤرخ في ١٧ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٢ ، بين امور اخرى ، للامين العام بالدخول في التزامات تتعلق بقوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان بمعدل لا يتجاوز مبلغا اجماليا قدره ٢٢٩ ٦٦٦ ١٥ دولارا (صافيه ٨٣٣ ٠٨٧ ١٥ دولارا) كل شهر للفترة من ١٩ كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ الى غاية ١٨ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٣ اذا قرر مجلس الامن استمرار القوة بعد فترة الاشهر الثلاثة المأذون بها بموجب قراره ٥٢٣ (١٩٨٢) ، بشرط الحصول على الموافقة المسبقة للجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية فيما يتعلق بالمستوى الفعلي للالتزامات التي يزمع الدخول فيها لكل فترة ولاية يحتمل ان يوافق عليها بعد ١٩ كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ . وبناء على ذلك ، فانه في حالة تجديد مجلس الامن ولاية قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان بعد ١٩ كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ ، ستكون التكاليف التي تتحملها الامم المتحدة للاحتفاظ بقوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، خلال فترة التمديد في حدود الالتزامات التي اذنت بها الجمعية العامة في قرارها ١٢٧/٣٧ ألف ، على افتراض ان العدد الحالي للقوة ومسؤولياتها الحالية ستظل على ما هي عليه .

ملاحظات

١٨ - واصلت قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، كما سيلاحظ من التقرير الآنف الذكر ، الاضطلاع بالمهام المؤقتة التي حددها الامين العام وأقرها مجلس الامن بعد الغزو الاسرائيلي للبنان . واستمرت القوة في بذل كل ما في وسعها للمحافظة على السلم والنظام في منطقة انتشارها ولمنع الانشطة التي يحتمل ان تعيق ظهور جو سلمي . وكلي امل في ان جميع الاطراف المعنية ستتعاون مع القوة في هذا المسعى . ومن الجوهري ألا تحدث غارات مسلحة وأعمال مضايقة واعتقالات تعسفية وما شابه ذلك من الانشطة . ويسرني في هذا الخصوص ان أذكر أن قوة الدرك اللبنانية تقوم ، بمساعدة قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان والكتيبة اللبنانية الملحقة بها ، بدور فعال بصورة متزايدة في المحافظة على القانون والنظام في المنطقة التي ترابط فيها القوة .

١٩ - وكما يعلم أعضاء المجلس ، فان المفاوضات جارية الان بشأن مسألة الانسحاب . ومن الواضح انه لن يكون في مقدور القوة ان تحيل مسؤولياتها الى السلطات اللبنانية الا بعد تسوية هذه المسألة بنجاح . وقد اكدت الحكومة اللبنانية ذاتها في مناسبات عديدة الاهمية التي تعلقها على استمرار وجود القوة في هذه المرحلة الحاسمة . ولا حاجة بي الى ان أؤكد ايضا بأن وجود القوة يمثل عاملا هاما في ضمان رفاهية ورخاء العدد الكبير من السكان المدنيين الذين يوجدون الان في منطقة انتشارها .

٢٠ - وقد طلبت الحكومة اللبنانية تمديد ولاية القوة لمدة ستة أشهر أخرى . وقد ارفق نص رسالة الممثل الدائم للبنان الموجهة اليّ ، بهذا التقرير . ويتعين بالطبع القيام مسبقا بالنظر بعناية في تفاصيل اية مهام جديدة قد تُوكل الى القوة . الا انه من الواضح انه لن يتسنى تعريف الدور الذى ستقوم به القوة في المستقبل حسبما تتوخاه حكومة لبنان تعريفا مفصلا الا بعد الانتهاء من المفاوضات الجارية .

٢١ - وقد كنت على اتصال مستمر بممثلي الحكومات المساهمة بقوات والتي كان لدعمها الثابت للقوة ولمهمتها قيمة لا حدود لها . وقد أبدت هذه الحكومات استعدادها لمواصلة توفير وحدات عسكرية للقوة لفترة اخرى . الا ان حكومة نيجيريا ، كما هو مبين في موضع سابق من هذا التقرير ، ابلغتني بعزمها على سحب وحدتها العسكرية عند انتهاء الولاية الحالية .

٢٢ - ان انسحاب قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان قبل ان تصبح الحكومة اللبنانية قادرة على تسلم زمام الامور بقوات الامن الخاصة بها هو امر ستكون له ، دون شك ، عواقب وخيمة وسيكون ضربة خطيرة توجه الى مسألة استعادة الحكومة اللبنانية في وقت مبكر لسلطتها في جنوب لبنان بل ويمكن ان يؤدى الى وقوع حوادث عنف بين مختلف الفئات الموجودة في منطقة القوة مما يعرض مرة أخرى سلامة السكان المدنيين للخطر .

٢٣ - ولهذه الاسباب أرى انه من الضرورى تمديد ولاية القوة مرة أخرى . وأنا أوصي مجلس الامن باتخاذ هذا الاجراء واضعا في الاعتبار طلب حكومة لبنان وآراء الجهات الاخرى المعنية . ولابد لي من الاشارة في هذا الخصوص الى ان حكومة اسرائيل قد اعربت عن رأيها في انه لا ينبغي تجديد ولاية القوة في الوقت الحاضر الى اكثر من شهرين أو ثلاثة شهور .

٢٤ - وأود ، مرة أخرى ، ان أعرب عن صادق أملي في أن تقوم جميع الجهات المعنية ،اذا ما قرر المجلس تمديد ولاية القوة ، بالتعاون معها تعاونا كاملا من أجل تمكينها من أن تنفذ على الوجه الاكمل المهام التي اناطها بها مجلس الأمن .

٢٥ - ولابد لي ، وأنا أوصي بتمديد ولاية القوة لفترة اخرى ، أن أوجه نظر مجلس الأمن الى الصعوبات المالية التي تواجهها القوة . اذ ان هناك ، اعتبارا من كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ ، عجز متراكم في الحساب الخاص للقوة يبلغ نحو ١٥٢ مليون دولار . ونتيجة لذلك ،فان المنظمة

متخلفة الى حد بعيد عن تسديد المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات مما يضع هذه البلدان تحت عبء مجحف وثقيل بصورة متزايدة . واني لأشعر بقلق بالغ ازاء هذه الحالة ، ولذلك أناشد الدول الاعضاء أن تدفع أنصبتها . كما أود أن أناشد الدول الاعضاء أن تنظر في توفير تبرعات للحساب المعلق للقوة وذلك كتدبير عملي من أجل استخدامه في تسديد المبالغ المستحقة للحكومات المساهمة بقوات ولتزويد القوة بالمعدات واللوازم .

٢٦ - وفي ختام هذا التقرير ، أود ، ان أعرب مرة اخرى عن تقديري البالغ للبلدان المساهمة بقوات على ما قدمته من دعم راسخ للقوة خلال هذه الفترة الحرجة . وأود أيضا ان أشيد بقائد القوة الفريق ويليام كالاهان وبالعاملين معه ، من مدنيين وعسكريين ، وضباط وأفراد القوة وكذلك بالمراقبين العسكريين التابعين لهيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين الذين كلفوا بالعمل في المنطقة ، فقد أدوا جميعهم مهامهم بتفان وشجاعة يقتدى بهما في ظروف صعبة للغاية .

المرفق

رسالة مؤرخة في ١٣ كانون الثاني / يناير ١٩٨٣
وموجهة الى الامين العام من الممثل الدائم للبنان

بناء على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بابلاغ سعادتكم بضرورة ان يتم النظر في ولاية قوة الأمم المتحدة في لبنان التي ستجدد قبل ١٩ كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ ، في ضوء ما يلي :

١ - ان تمدد ولاية القوة لفترة مؤقتة اخرى مدتها ستة أشهر . وهذا اعتبار عملي نعتقد أنه سيكون له أثر عام على توطيد الاستقرار في المنطقة .

٢ - ترى حكومتي انه بالنظر الى الظروف المتغيرة ، ينبغي ان توسع منطقة عمليات القوة لتشمل البلد بأسره بغية تأكيد انسحاب جميع القوات والعناصر المسلحة غير اللبنانية من لبنان واستعادة السلم والامن الدوليين ومساعدة حكومة لبنان على ضمان استعادة سلطتها الفعالة .

٣ - تود حكومة لبنان ان يتم الوزع الموسع للقوة بمجرد ان تنسحب من البلد جميع القوات والعناصر المسلحة غير اللبنانية .

٤ - ان حكومتي لا تود ولا تتوخى ان يكون للقوة اى دور في اى صدام او نزاع بين الفئات او المجموعات اللبنانية . وفي رأى حكومتي ان معالجة هذه الحوادث هو مسؤولية قوات الامن اللبنانية وحدها .

٥ - تنشد حكومتي قيام القوة بدور يؤازر الجيش اللبناني ويوفر له المساعدة اللازمة لاستعادة السلطة الفعالة للحكومة اللبنانية في جميع انحاء لبنان .

٦ - ان لبنان لا يطلب في الوقت الحاضر أية زيادة في عدد افراد القوة .

وسأغتنم في غاية الامتنان لسعادتكم لو تكرمتم بتوجيه نظر أعضاء مجلس الامن الى هذه الرسالة .

(توقيع) كسروان لبكي

جنـــوب لبنـــــان

黎巴嫩南部 • SOUTHERN LEBANON

LIBAN MÉRIDIONAL

ЮЖНЫЙ ЛИВАН • LÍBANO MERIDIONAL

LEBANON

ISRAEL

MEDITERRANEAN SEA

Aṣ Ṣarafand
Anṣār
Az Zrārīyah
Kasmiyah
Litāni
Qa'qa'iyat al Jisr
Zawṭar ash Sharqīyah
Akiya
Yohmor
Shhūr
Arzūn
Srīfā
Bārish
Burj Raḥḥāl
'Abbāsīyah
Shabrīha
SENBATT
TYRE GUARD TEAM TYRE (OGL)
ṢŪR (TYRE)
Burj ash Shamālī
Ma'rakah
BN HQ
Al Bazūrīyah
Wadi Jilū
Ar Rashīdīyah
Ra's al 'Ayn
Ayn B'al
NIBATT
Dayr Qānūn
Ṭayr Zibna
Jwayyā
Qānā
Hannāwīyah
Mazra'at al Mushrif
Jabal al Kabir
As Siddīqīn
Al Ḥinnīyah
(–) FRENCHBATT
FRENCHENGR
UNIFIL HQ
FRENCHLOG
SWEDMED
HQ COY
ITALAIR
OGL
Buyūt as Sayyid
Al Bayyāḍah
Majdal Zūn
Ra's ad Durayjot
Shama'
Wādī al 'Ayn
Jabal Bāṣil
Shīhīn
NAQOURA
Ash Shawmarah
'Almā ash Sha'b
Yārīn
HIN (OGL)
LAB (OGL)
Rosh Haniqra
Bezet
Elon
PALESTINE BELT GRID
MAP NO.3000 REV.11 UNITED NATIONS JANUARY 1983
Habbūsh
AN NABAṬĪYAH AT' TAḤTĀ
Kafer Roumâne
Kafer Tibnite
Khardala
Arnaoûn
TEAM CHATEAU (OGL)
Chateau de Beaufort
FINBATT
Deir Mimess
Ett Taïbé
Al Qantarah
Kafer Kela
Qabrikhā
Tūlin
Misgav'am
Markabe
Kafr Dūnīn
GHANBATT
Majdal Silm
Dayr Nṭār
Tibnīn
BN HQ
Bra'shīt
CHINBATT
Ayta ej Jebel
Al Qulay'ah
Ḥārīs
Haddāthah
Kafrā
Zibqīn DUTCHBATT
Ayta ash Sha'b
Rshāf
Aṭ Ṭīrī
Bayt Yaḥūn
Kūnīn
Şaff al Hawa
Dibil
BINT JUBAYL
Aynātā
Blīda
Northern limit of the area in which UNIFIL cannot fully exercise its functions.
Mārūn ar Ra's
RAS (OGL)
Ramot Naftali
Yārūn
Rumaysh
'Alma
Kerem Ben Zimra
Ouardîyé
Aïchîyé
Mourhbîyé
Mazra'at Ouazaïyé
Jarmaq
Mahmoûdîyé
Blâte
Kaoukaba
Hâsbaïya
MARJAYOÛN
Tell Dibbine
El Qlaïaâ
Kheurbé
El Khiâm
KHIAM (OGL)
El Méri
Ḥāṣbānī
TEAM METULLA (OGL)
Metulla
Kefar Gil'adi
MAR (OGL)
QIRYAT SHEMONA
Houlé
Shaqrah
Meiss ej Jebel
NORBATT
Râchaïya el Foukhâr
Chebaâ
Kafer Choûba
Majdal Shams
Ha Gosherim
GOLAN
Mas'adah
Baq'āta
0 1 2 3 4 5 km
0 1 2 3 4 5 mi

The designations employed and the presentation of the material on this map do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations concerning the legal status of any country or territory or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers.

وزع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان اعتبارا من كانون الثاني/يناير ١٩٨٣

一九八三年一月联黎部队的部署情况

UNIFIL DEPLOYMENT AS OF JANUARY 1983

DÉPLOIMENT DE LA FINUL AU MOIS DE JANVIER DE 1983

ЕДИСЛОКАЦИЯ ВСООНЛ НА ЯНВАРЬ 1983 ГОДА

DESPLIEGUE DE LA FPNUL EN ENERO DE 1983

مركز مراقبة 2-12	حاجز طريـــق
观察所	路障
Observation post	Road block
Poste d'observation	Poste de contrôle routier
Наблюдательный пункт	Заграждение на дороге
Puesto de observación	Barrera de caminos

حدود عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان
联黎部队活动范围的界限
UNIFIL operational boundaries
Limites des zones d'opérations de la Force
Оперативные рубежи ВСООНЛ
Límites de las zonas de operaciones de la Fuerza

وحدة لبنانيـــة
黎巴嫩单位
Lebanese unit
Unité libanaise
Ливанское подразделение
Unidad libanesa